Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 16- Issue 1- March 2026 المجلد ١٦- العدد ١ – اذار ٢٠٢٦

International Legal Justice in the Middle East: An Analytical Study of Texts and Their Applications

[1] Dr. Muhammad Hammad Abd
[1] Anbar University / College of Law

Abstract:

This study explores the extent to which international law achieves justice through the application of its various rules to Middle Eastern issues, which have been expanding in ways that alarm the international community and threaten global peace and security. This occurs amid political conflicts, armed disputes, issues of occupation and refugees, and the differing positions of major powers toward these matters, driven by their hegemonic interests. Therefore, this research aims to assess the neutrality and fairness of international law in practical and applied contexts particularly with regard to the Palestinian issue, the Israeli-American-Iranian conflict, the wars in Syria that have claimed the lives of thousands from various sects and communities, as well as the situation in Yemen and the associated cases of human rights violations..

1: Email:
mo_9995@uoanbar.edu.iq
2: Email:

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.164992.1585

Submitted: 25/8/2025
Accepted: 31/8/2025
Published: 1/03/2026

Keywords:
Justice
International Law
Middle East
Texts.

©Authors, 2026, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

عدالة القانون الدولي في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية للنصوص وتطبيقاتها

[١] م.د. محمد حماد عبد
[١] جامعة الانبار / كلية القانون

الملخص:

تتناول هذه الدراسة مدى تحقق عدالة القانون الدولي من حيث تطبيق قواعده المختلفة على قضايا الشرق الأوسط التي اخذت تتوسع بشكل يقلق العالم ويهدد الامن والسلم الدوليين، في ظل الصراعات السياسية، والنزاعات المسلحة، وقضايا الاحتلال واللاجئين، وتفاوت مواقف الدول الكبرى تجاه هذه القضايا ومصالحها المتمثلة بالهيمنة. لذلك يهدف هذا البحث إلى بيان مدى حيادية القانون الدولي وعدالته في الواقع العملي والتطبيقي، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، والنزاع الاسرائيلي الامريكي الايراني والحروب التي كانت في سوريا التي راح ضحيتها الالف من مختلف الطوائف والمذاهب. وكذلك الحال في اليمن، وما يتبعه من ملفات تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية:

عدالة ، القانون الدولي ، الشرق الأوسط ، النصوص.

المقدمة

يشكل القانون الدولي الإطار المنظم للعلاقات بين الدول، وهو يستند إلى مبادئ أساسية تقوم على احترام السيادة، وعدم التدخل، وحماية حقوق الإنسان، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية. ومن أبرز الغايات التي يسعى إلى تحقيقها هي العدالة الدولية، بوصفها معيارًا أخلاقيًا وقانونيًا لضمان المساواة والإنصاف في التعامل مع الدول والشعوب. غير أن الواقع في منطقة الشرق الأوسط يطرح تساؤلات جادة حول مدى تحقق هذه العدالة، في ظل ما تشهده من صراعات طويلة الأمد، واحتلالات، وحروب أهلية، وتدخلات خارجية، وقضايا معقدة تتعلق باللاجئين، وانتهاكات حقوق الإنسان. ورغم وضوح القواعد القانونية الدولية وتعدد قرارات المنظمات الدولية، إلا أن العديد من القضايا في هذه المنطقة بقيت دون حلول عادلة، مما يدفع إلى التشكيك في حيادية وفاعلية القانون الدولي. ويبرز في هذا السياق التباين في تطبيق قواعد القانون الدولي، حيث تُنفّذ بعض القرارات في مناطق معينة، بينما تُغضّ

الأطراف الدولية الطرف عن تطبيقها في الشرق الأوسط، الأمر الذي يثير مخاوف من وجود ازدواجية في المعايير.

تأتي أهمية هذه الدراسة لتسليط الضوء على مدى التزام النظام الدولي بمبادئ العدالة في تعامله مع قضايا الشرق الأوسط، من خلال تحليل الإطار النظري للعدالة الدولية، ومقارنة ذلك بالتطبيقات العملية، مع التركيز على أبرز الملفات التي شهدت خللًا واضحًا في تحقيق العدالة الدولية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، والنزاعات في سوريا واليمن، وملف اللاجئين وحقوق الإنسان. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية نقدية لهذه الإشكالية، وبيان التحديات التي تواجه تطبيق العدالة الدولية، وصولًا إلى نتائج وتوصيات يمكن أن تسهم في إعادة بناء الثقة بالقانون الدولي كأداة لتحقيق العدالة لا كوسيلة لخدمة التوازنات السياسية.

ومن هنا سنبحث في هذه الورقة ثلاث مفاهيم، توضح فهم العلاقة بين القانون الدولي والعدالة مع تتعدد وجهات النظر في هذا السياق، ويمكن تصنيفها إلى ثلاث اتجاهات رئيسية: الاتجاه الأول الإطار النظري لعدالة القانون الدولي، يتبنى موقفًا سلبيا من العدالة، ويؤمن بإمكانية تحديد متطلباتها، ويرى في العدالة قوة دافعة يمكن أن تسهم في تطوير الخطاب والممارسة القانونية الدولية. ووفق هذا التصور، تُعد العدالة الأساس الذي يُبنى عليه القانون والمقياس الذي يُحتكم إليه. في المقابل، يتسم المبحث الثاني بتطبيقات القانون الدولي في قضايا الشرق الأوسط مع نظرة متشككة، إذ يعتبر العدالة عاملاً مقلقًا ومضللاً في ميدان القانون، يُستخدم أحيانًا كستار لأهداف خفية أو كأداة لتعزيز نفوذ القوى المسيطرة.

أما المبحث الثالث، يوضح التحديات والمعوقات أمام تحقيق العدالة الدولية في الشرق الأوسط فلا يوجه شكوكه نحو العدالة بحد ذاتها، بل يشكك في قدرة القانون على أن يكون وسيلة فعالة لتحقيق أهداف العدالة. إذ يرى هذا الاتجاه أن القانون الدولي كثيرًا ما يعكس مظاهر الظلم، ويطرح تساؤلات حول مدى إمكانية إعادة توظيفه وتطويره ليصبح أداة لتحقيق العدالة الحقيقية.

أولاً: **مشكلة البحث:**

هل تُطبّق قواعد القانون الدولي بعدالة على قضايا الشرق الأوسط؟ أم أن هناك ازدواجية في المعايير وانحرافًا عن مبادئ العدالة الدولية في ظل ضعف الامم المتحدة وقرارات مجلس الامن وتزاحم مصالح الدول الكبرى على المنطقة؟

ثانياً: فرضية البحث:

رغم أن القانون الدولي يضع معايير وقواعد موحدة لتحقيق العدالة، إلا أن تطبيق هذه المعاير والقواعد في منطقة الشرق الأوسط يتأثر بالمصالح السياسية للقوى الكبرى، مما يؤدي إلى غياب العدالة الفعلية في العديد من القضايا التي تشهدها المنطقة بالتالي فان هذا يشكل خطر على المنطقة يهدد الامن والسلم الدوليين.

ثالثاً: خطة البحث

المبحث الأول: الإطار النظري لعدالة القانون الدولي
المطلب الأول: مفهوم العدالة من منظور القانون الدولي
المطلب الثاني: مصادر القانون الدولي ذات الصلة بمبدأ العدالة
المطلب الثالث: مدى تطبيق معايير العدالة الدولية في النزاعات الإقليمية
المبحث الثاني: التطبيقات العملية لقواعد القانون الدولي في قضايا الشرق الأوسط
المطلب الأول: العدالة في القضية الفلسطينية (الاحتلال، الحصار، محكمة الجنايات الدولية)
المطلب الثاني: العدالة في النزاعات المسلحة (سوريا، اليمن، العراق)
المطلب الثالث: العدالة في قضايا اللاجئين وحقوق الإنسان في المنطقة
المبحث الثالث: التحديات والمعوقات أمام تحقيق العدالة الدولية في الشرق الأوسط
المطلب الأول: تأثير مصالح الدول الكبرى على مؤسسات القانون الدولي
المطلب الثاني: ضعف تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في المنطقة
المطلب الثالث: ازدواجية تطبيق المعايير والقواعد الدولية وانعكاسها على الثقة بالقانون الدولي.

I. المبحث الأول

الإطار النظري لعدالة القانون الدولي

العدالة باعتبارها أساسًا ومعيارًا للقانون الدولي تُعد الأقدم تاريخيًا، ولا تزال تحتل موقعًا بارزًا في النقاشات المعاصرة. هذه الرؤية تعود إلى فترات كان يُنظر فيها إلى القانون والعدالة على أنهما مفهومان مترابطان ارتباطًا وثيقًا، بل وربما متطابقان من الناحية المفاهيمية[١]. فقد ربطت نظريات القانون الطبيعي بين القانون الدولي والأسس الدينية ومبادئ العقل، ثم لاحقًا بالتاريخية ووعي "الأمم المتحضرة"[٢]. كما تعد العدالة من المبادئ الجوهرية في بنية القانون الدولي، وتهدف إلى ضمان حقوق الدول والشعوب على قدم المساواة دون تمييز. إلا أن هذا المفهوم، رغم مركزيته، يبقى محل جدل واسع من حيث تفسيره وتطبيقه في السياقات المختلفة. وفي هذا المبحث، سيتم تناول المفهوم النظري للعدالة في القانون الدولي، ومصادرها القانونية، والمعايير التي تستند إليها لتحقيقها.

I.أ. المطلب الأول

مفهوم العدالة من منظور القانون الدولي

تشير العدالة في القانون الدولي إلى تحقيق الإنصاف والمساواة في العلاقات الدولية، من خلال تطبيق قواعد قانونية موحدة على جميع الأطراف دون تمييز أو انحياز. وقد عرّفها البعض بأنها "تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات في المجتمع الدولي بما يكفل احترام القانون وحماية الحقوق الإنسانية"[٣]. وفي إطار الأمم المتحدة، نص ميثاقها في ديباجته على أن أحد أهداف المنظمة هو "إقامة العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها

(1)Von Bernstorff, Jochen and Venzke, Ingo, International Law and Justice. Amsterdam Law School Research Paper No. 15, 2023, p1. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=4398842.
(2) Same refrence, p2.
(3)Shaw, Malcolm N. International Law, Cambridge University Press, 2017

من مصادر القانون الدولي"[١] ومع ذلك، فإن العدالة في القانون الدولي ليست مجرد قاعدة قانونية، بل هي مفهوم أخلاقي سياسي يخضع لتفسيرات مختلفة بحسب السياق والمصالح الدولية.

أما المنهج السائد حاليًا، والمتمثل في الوضعية القانونية الدولية، فيفصل بين العدالة والقانون، إذ يرى أن أساس القانون الدولي لا يكمن في العدالة، بل في توافق الإرادات السيادية للدول. تزعم الوضعية القانونية الدولية أنها تقطع صلتها بالقانون الطبيعي وروابطه بالعدالة، غير أن نشأة هذا الاتجاه كانت، من الناحية التاريخية والمفاهيمية، مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بأفكار القرن التاسع عشر حول "التحضر الأوروبي"، وبالتالي فقد كانت مشبعة بادعاءات تتعلق بإحساس مزعوم بالتفوق في فهم العدالة[٢].

لذا، ورغم ادعائها بالحياد عن العدالة، ظل استحضار مفاهيم العدالة يحتفظ بدور مهم داخل الوضعية القانونية الدولية. ويمكن تتبع هذا الإرث من خلال قراءات تتعلق بحماية حقوق الإنسان، وتجريم بعض الأفعال الدولية، ومفاهيم "الاعتبارات الأساسية للإنسانية"، والقواعد الامرة اتجاه المجتمع الدولي ككل. وقد وجدت الحجج المستندة إلى العدالة في القانون الدولي دعمًا إضافيًا من نظريات السياسة، التي قدمت تفسيرات متعددة لفهم وتقييم القانون الدولي. وفي بعض الأحيان، تُعد هذه المقاربات السياسية الوحيدة القابلة للتطبيق، حيث يُختزل السؤال المتعلق بعلاقة القانون الدولي بالعدالة إلى: هل القانون الدولي عادل؟ أو ما الذي تقتضيه العدالة من القانون الدولي وممارساته؟ لكن حصر هذا النقاش في نطاق النظرية السياسية فقط يُعد تضييقًا مفرطًا. فكما يتضح في هذا العرض، وعلى الرغم من أننا نستعرض أيضًا مقاربات النظرية السياسية، فإن التركيز الأساسي ينصب على كيفية تناول هذا السؤال في نظرية القانون الدولي، ما يُسهم في تعزيز التبادل الفكري بين التخصصات. أما المجموعة الثانية من الإجابات حول علاقة القانون الدولي بالعدالة، فتتسم بالتشكيك العميق في مفهوم العدالة عمومًا، وبخاصة في صلتها بالقانون الدولي. وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه يمتلك

(١) انظر ميثاق الأمم المتحدة، المادة ١، الفقرة الأولى.

(2)Von Bernstorff, Jochen and Venzke, Ingo, prevouse refrence. pp1-2.

خلفية راسخة في الفكر القانوني، إلا أنه يظل هامشيًا إلى حد ما في النظريات السياسية. وعمومًا، فإن هذه الرؤية ترى أن الخطابات المبنية على العدالة كثيرًا ما تُستخدم كوسائل للهيمنة والخداع[١].

I.ب. المطلب الثاني

مصادر القانون الدولي ذات الصلة بمبدأ العدالة

تستند العدالة في القانون الدولي إلى عدد من المصادر القانونية، والتي تعد من اهم الركائز التي يقوم عليها القانون الدولي العام وبما يتماشى من مصلحة المجتمع الدولي أبرزها:

١. ميثاق الأمم المتحدة: حيث يؤكد على أهمية العدالة في العلاقات الدولية في المواد(١ و المادة ٢). أن وضع قواعد تمارس ميزة العدالة في الميثاق يُعدّ إلى حد ما، استجابةً لحقوق الانسان، كما تُمثّل قواعد الميثاق سبيلاً أوسع وأيسر بكثير لضمان ملاءمة لمجال العدالة[٢].

٢. القانون الدولي الإنساني: وخصوصاً اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، التي تسعى إلى حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة.

٣. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨، والذي يؤسس لمبادئ المساواة والكرامة والعدالة لجميع البشر.

٤. نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (١٩٩٨)، والذي يؤسس لآلية قضائية تهدف إلى محاسبة منتهكي القانون الدولي بغرض تحقيق العدالة الجنائية الدولية. كما تشكل قرارات محكمة العدل الدولية، وآراء فقهاء القانون الدولي مصادر تفسيرية مهمة لمبدأ العدالة[٣]. هذا

(1) Same refrence.
(2) Sossin, Lorne and Friedman, Mark, Charter Values and Administrative Justice. Osgoode Legal Studies Research Paper No. 13/2014, p5. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2389809.
(3)Cassese, Antonio. International Law. Oxford University Press, ICJ Statute, Article 38. Sources of International Law. 2005.

هو الأمر الموجه إلى المحكمة بموجب المادة ٣٨ من نظامها الأساسي، ورهناً بقرارٍ قائم على مبدأ الإنصاف والعدل، إذا اتفقت الأطراف على ذلك[١].

I.ج. المطلب الثالث

مدى تطبيق معايير العدالة الدولية في النزاعات الإقليمية

تتحدد معايير العدالة الدولية في النزاعات من خلال عدة عناصر مهمة تدعم فكرة العدالة القانونية لجميع الدول دون تميز من اهم تلك العناصر:

الحياد: تطبيق القواعد الدولية على جميع الأطراف دون انحياز.

الإنصاف: مراعاة الظروف الخاصة لكل نزاع لتحقيق توازن عادل في تسوية الخلافات.

المساءلة: محاسبة المسؤولين عن الجرائم الدولية أياً كانت صفتهم أو جنسيتهم وفق "مبدا العدالة الانتقالية"، "التي تعتبر سلسة مترابطة من الاجراءات تهدف الى الانتقال بواقع المجتمعات التي مرت بمدد تعرضت فيها للعديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان الى مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الانسان باتخاذ اجراءات قضائية واخرى غير قضائية، تتمثل في كشف الانتهاكات وتعويض الضحايا، وجبر الضرر، واصلاح مؤسسات الدولة، والمصالة الوطنية، فضلا عن حفظ ذاكرة الانتهاكات دون تكرارها في المستقبل"[٢].

الفعالية: تنفيذ قرارات المحاكم والهيئات الدولية دون تأخير أو عرقلة سياسية. على الرغم من التركيز على عمليات وضع المعايير من خلال الأمم المتحدة، إلا أنه من المهم الأخذ في الاعتبار أن المنظمات الإقليمية هي التي ايضا تضع معايير حقوق الإنسان. وقد أنشأت منظمة الدول الأمريكية، ومجلس أوروبا، والاتحاد الأفريقي، أكثر أنظمة حقوق الإنسان الإقليمية

(١) انظر المادة ٣٨، من نظام روما الاساسي لمحكمة العدل الدولية. كذلك انظر تحت
d'Aspremont, Jean, The International Court of Justice as the Master of the Sources. (Cambridge University Press, 2021), p1. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3532329.

(٢) عامر حادي عبدالله الجبوري، *العدالة الانتقالية ودور الامم المتحدة في ارساء منهاهجها*، (القاهرة: المركز العربي ط١، ٢٠١٨)، ص٢٨.

تطورًا. وفي عدد من الحالات، كانت المعايير الموضوعة على المستوى الإقليمي أعلى من تلك التي وضعتها الأمم المتحدة. كما كانت المؤسسات الإقليمية رائدة في طرح قضايا جديدة في عدد من الحالات، قبل أن تكون المؤسسات العالمية مستعدة لدراستها[١].

ومع ذلك، فقد أثبتت الممارسات الدولية، خاصة في قضايا الشرق الأوسط، وجود فجوة واضحة بين هذه المعايير النظرية والتطبيقات الواقعية، ما يثير تساؤلات حول مدى فعالية هذه المعايير في تحقيق العدالة الدولية[٢].

II. المبحث الثاني

التطبيقات العملية لقواعد القانون الدولي في قضايا الشرق الأوسط

يعد الشرق الأوسط أحد أكثر الأقاليم التي شهدت تحديات كبيرة في تطبيق القانون الدولي، حيث تتنوع فيه النزاعات المسلحة، والانتهاكات الحقوقية، والاحتلالات، ما يجعله ساحة اختبار حقيقية لمبدأ العدالة الدولية. ورغم وضوح النصوص القانونية الدولية، فإن الممارسة على الأرض تكشف تبايناً كبيراً في التطبيق، مما يثير تساؤلات جوهرية حول مصداقية القانون الدولي ومدى حياده.

في هذا المبحث، نسلط الضوء على أبرز تطبيقات القانون الدولي في قضايا محددة، وهي: القضية الفلسطينية، النزاعات المسلحة في سوريا واليمن، وملف اللاجئين وحقوق الإنسان.

(1) International Council on Human Rights Policy, ICHRP, Human Rights Standards: Learning from Experience (2006). Human Rights Standards: Learning From Experience, ICHRP, Geneva, Switzerland, 2006, p52. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1551244.
(2) Franck, Thomas M. "Fairness in International Law and Institutions", Oxford University Press, 1995.

II.أ. المطلب الأول

العدالة في القضية الفلسطينية

يُعدّ منظور العدالة غاية في الاهمية في دراسة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والدور الذي لعبه المجتمع الدولي فيه. وبطبيعة الحال، لا تُوفّر العدالة منظورًا واضحًا للنظر إلى القضايا. فلكل طرف في الصراع مفهومه الخاص لما تتطلبه العدالة. بالنسبة لليهود الذين هاجروا إلى فلسطين، تُشكّل تجربتهم التعيسة في أوروبا في منتصف القرن العشرين الخلفية التي يُقيّمون من خلالها عدالة ما حدث في فلسطين. أما بالنسبة لعرب فلسطين، فإنّ التجربة اليهودية في أوروبا في منتصف القرن العشرين لا تُوفّر أساسًا كافيًا لتجاوز حقوقهم في الأرض التي سكنوها منذ العصور القديمة. أما بالنسبة للمجتمع الدولي، فتتمثل مهمته في تحديد أيّ عدالة هي الأنسب لتكون دليلًا للسياقات الدولية، أو إن لم يكن أحدهما أو الآخر، فربما مزيج من هاتين النظريتين[١].

تفاقمت تهميش العدالة في فلسطين منذ ضغط الحزب النازي الحاكم في ألمانيا على اليهود الألمان. حيث سمحت بريطانيا بمضاعفة عدد السكان اليهود في فلسطين بين عامي ١٩٣١ و١٩٣٥[٢]. ايضا تُعد القضية الفلسطينية الاختبار الأبرز لعدالة القانون الدولي. فمنذ عام ١٩٤٨، تتوالى الانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني، وسط كم كبير من القرارات الدولية غير المنفذة.

يشكل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩)، التي تحظر نقل سكان الدولة المحتلة إلى الأراضي المحتلة[٣]. الأمم المتحدة أصدرت أكثر من ١٠٠ قرار يدين الاحتلال (مثل القرار ٢٤٢ لسنة

(1)Quigley, John Bernard, Justice in the Palestine-Israel Conflict. 14 Sep 2004. P1. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=579701.
(2)Same source. P3.
(3) Fourth Geneva Convention, Article 49

١٩٦٧، والقرار ٢٣٣٤ لسنة ٢٠١٦)[١]. رغم ذلك، لم تُتخذ خطوات فعلية لإلزام إسرائيل بإنهاء احتلالها، ما يكشف عن خلل في العدالة الدولية[٢].

اجمع الفقهاء القانون الدولي والخبراء ان ما يحدث في غزة من انتهاكات وقتل وتشريد وهدم للإنسان والممتلكات جريمة ابادة جماعية بكل المقاييس[٣]، مما يتوجب ان يكون للمحكمة الجنائية الدولية دور فعال في محاسبة مرتكبي جرائم حرب بعيدا عن الضغوط السياسية، ففي عام ٢٠٢١، أعلنت المحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق رسمي في جرائم حرب محتملة ارتكبت في الأراضي الفلسطينية، إلا أن التحقيقات تواجه ضغطاً سياسياً دولياً، ورفضاً إسرائيلياً مدعوماً من بعض الدول الكبرى.

II.ب. المطلب الثاني

العدالة في النزاعات المسلحة (سوريا، اليمن، العراق)

أولاً: سوريا

منذ اندلاع الحرب في ٢٠١١، تعرض المدنيون لانتهاكات جسيمة استخدام الأسلحة الكيميائية، التهجير القسري، القصف العشوائي[٤]، ومع ذلك، لم يُحاسب أي طرف دولي بشكل بشكل مباشر. مجلس الأمن فشل مرارًا في اتخاذ إجراءات حاسمة بسبب حق النقض (الفيتو) الروسي والصيني. تقرير لجنة التحقيق المستقلة للأمم المتحدة يوثق استخدام أسلحة محرمة وأعمال ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية[٥].

إن الميزان المائل حول مقدار العدالة وطبيعتها غير واضح. فمن المحتمل أن تسير سوريا على خطى كولومبيا، اذا ما تم تفعيل آلية تُركز في جوهرها على العناصر الانتقالية

(1) United Nations Security Council Resolution 2334. 2016.
(2) Falk, Richard. "Palestine's Horizon: Toward a Just Peace." Pluto Press, 2017.
(٣) نبيل محمد خليل إبراهيم العزازي، ا"لقانون الدولى العام ومكافحة الإبادة الجماعية (القضية الفلسطينية نموذجا):. المجلد ٢١، العدد ١، أغسطس، (٢٠٢٤)، ص٥١٤.
(4) UN Human Rights Council, Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic. 2018.
(5) Higgins, Rosalyn. "Problems and Process: International Law and How We Use It." Oxford University Press, 1994.

للعدالة كبديل، او قد تتبنى سوريا نموذج سيراليون بملاحقة الجناة من الاطراف المتنازعة ذوي الرتب العالية او من ذوي الرتب المتوسطة والدنيا. ومن غير المرجح أن تنجح سياسة الاسترضاء في سوريا، رغم أنه من المرجح أن نهج "العدالة" لم يعد مجدياً في هذا السياق الصعب، إلا أن خيارات دمج العدالة في السلام لا تزال قائمة[١].

ثانياً: اليمن

يشهد اليمن أسوأ أزمة إنسانية في العالم بحسب الأمم المتحدة، وسط انتهاكات من جميع الأطراف، وتدخل خارجي من دول عدة[٢]. لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة وثقت ضربات جوية استهدفت مدنيين وبُنى تحتية[٣]. ورغم الأدلة، لم يُفتح تحقيق دولي ملزم، مما يوضح غياب العدالة القضائية الدولية. فيما يتعلق بالتصدي لانتهاكات والتجاوزات المتواصلة الواسعة النطاق للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ."كما يبدو واضح افتقارها للنية في جبر الاضرار التي ألحقتها بالمدنيين طوال فترة النزاع. في الوقت نفسه، يشهد اليمن، تجدد الاشتباكات المسلحة بين حين واخر، مما يسفر عن سقوط ضحايا من المدنيين جراء القصف والغارات التي تشنها الطائرات وغيرها من الهجمات. كل هذه العوامل تعكس الحاجة الملحة والحاسمة لتفعيل جهود المساءلة الدولية بشأن اليمن، و إجراء تحقيق دولي مستقل بشأن الجرائم المرتكبة فيها"[٤].

ما يجري في اليمن من تدخلات اقليمية هو صراع وجودي مذهبي طائفي بينما يقف المجتمع الدولي موقف المتفرج فظل غياب العدالة الدولية، وبناءا على ذلك فأن المادة ٢(٤ف) من ميثاق الأمم المتحدة والاستثناءات المرتبطة بها تنص على انه "يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو

(1)Burgis-Kasthala, Michelle. "Entrepreneurial justice: Syria, the Commission for International Justice and Accountability and the renewal of international criminal justice." *European Journal of International Law* 30.4 (2019). P476.

(2) Human Rights Watch Reports on Yemen 2016–2021.

(3) Group of Eminent Experts on Yemen, UN Human Rights Council Reports. 2019, 2020.

(٤) في رسالة مشتركة للأمم المتحدة :المساءلة الدولية والتحقيق المستقل ضرورة لتعزيز السلام الدائم في اليمن و العدالة للضحايا. ٦ سبتمبر ٢٠٢٢<

الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد "الأمم المتحدة"[١]. وهناك ثلاثة استثناءات لهذا الحظر الشامل. يجوز للدولة المضيفة الموافقة على استخدام القوة دفاعًا عن النفس بموجب المادة ٥١ من الميثاق؛ ويجوز للدولة استخدام القوة إذا أذن لها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بذلك[٢].

يتضمن استثناء الموافقة ببعض الشروط الإضافية المهمة في سياق اليمن، حيث تقتصر الموافقة على "سلوك معين من قبل دولة أخرى إلى الحد الذي يظل فيه السلوك ضمن حدود الموافقة الممنوحة[٣]. وبالتالي، لا يمكن للدولة المتدخلة تنفيذ سوى تلك الأفعال التي وافق عليها المستفيد من التدخل[٤]. بالإضافة إلى ذلك، فإن الموافقة الصادرة عن ممثل دولة تحت الإكراه تكون باطلة. في حين نستنتج أن المبرر الرئيسي للعمليات العسكرية الجارية في اليمن هو بموافقة الحكومة اليمنية، بالتالي يجب تحليل كل شكل من أشكال التدخل العسكري سواء الامريكي او السعودي او الايراني على حدة لتحديد ما إذا كان يتطابق مع المادة ٢(ف٤) في المقام الأول، وإذا كان الأمر كذلك، في حدود أي موافقة مُعطاة، وكذلك ما إذا كان يمكن تبرير العملية بموجب أي من الاستثناءات الأخرى.

ثالثاً: العراق

شهد العراق انتهاكات جسيمة منذ ٢٠٠٣، أبرزها الغزو الأمريكي دون تفويض من مجلس الأمن[٥] (انتهاك لميثاق الأمم المتحدة). وما نتج عنه من ظهور تنظيم داعش الارهابي

(١) انظر المادة ٢، ف٤ من ميثاق الامم المتحدة.
(٢) ميثاق الامم المتحدة. مادة ٥١.
(3) International Law Commeen, Draft Articles on Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts, with Commentaries, commentary to art. 20, 1, Rep. of the Int'l Law Commeen on the Work of Its Fifty-Third Session, U.N. Doc. 2001
(٤) مجموعة مؤلفين. "يمن الثورة والديمقراطية والحرب: التحولات السياسية وآمال بناء الدولة "*يمن الثورة والديمقراطية والحرب: التحولات السياسية وآمال بناء الدولة* 2001. ص٦٧.
(٥) ميثاق الامم المتحدة مادة ٢، ف٤.

والانتهاكات الواسعة من قبله على المدنيين والعسكرين الابرياء، ومن جهات أخرى. لم تُحاسب القوى المتدخلة دولياً على الغزو أو تبعاته الكارثية[١].

II.ج. المطلب الثالث

العدالة في قضايا اللاجئين وحقوق الإنسان في المنطقة

يشهد الشرق الأوسط أكبر أزمات اللجوء، حيث أكثر من ٥.٩ مليون لاجئ سوري، وأكثر من ٥ الى ٦ مليون لاجئ فلسطيني مسجلون لدى الأونروا[٢]. نزوح واسع في اليمن والعراق. ورغم وضوح اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، فإن بعض الدول تمنع استقبال اللاجئين أو تمارس التمييز ضدهم، بينما تتقاعس مؤسسات دولية في تأمين الحماية والمساءلة[٣].

تشهد دول الشرق الأوسط انتهاكات متعددة، مثل القتل خارج القانون، التعذيب في السجون، تقييد حرية التعبير[٤]، ورغم صدور تقارير متكررة من الأمم المتحدة ومنظمات مثل هيومن رايتس ووتش، لا تتم المساءلة الفعلية لمرتكبي هذه الانتهاكات[٥]. تكشف الدراسة التطبيقية لفكرة العدالة في قضايا الشرق الأوسط عن خلل كبير في تفعيل القانون الدولي، سواء في سياق الاحتلال أو النزاعات المسلحة أو حقوق اللاجئين. ويظهر بوضوح أن العدالة وإن وُجدت في النصوص الدولية، إلا أنها كثيراً ما تُفرّغ من مضمونها نتيجة التدخلات السياسية للدول الكبرى وازدواجية المعايير.

(1) Sands, Philippe. Lawless World. Penguin Books, 2005.
(2) UNHCR, 2023.
(3) Convention Relating to the Status of Refugees, 1951.
(4)Human Rights Watch Annual Reports.
(5)Amnesty International Reports on MENA region.

III. المبحث الثالث

التحديات والمعوقات التي تواجه تحقيق العدالة الدولية في الشرق الأوسط

رغم وضوح مبادئ العدالة في القانون الدولي، إلا أن الواقع السياسي والقانوني في الشرق الأوسط يكشف عن معوقات عميقة تحول دون تحقيق عدالة فعلية. فبين انحيازات القوى الكبرى، وازدواجية المعايير، وضعف آليات التنفيذ، تفقد العدالة الدولية معناها وتتحول إلى خطاب قانوني لا ينعكس على الأرض.

يتناول هذا المبحث أبرز العوائق التي تقف أمام تطبيق القانون الدولي بشكل عادل في المنطقة، ويحلل أثر تلك التحديات على مصداقية النظام القانوني الدولي.

III.أ. المطلب الأول

تأثير مصالح الدول الكبرى على مؤسسات القانون الدولي

حيث التسييس الواضح في قرارات مجلس الأمن، غالبًا ما يتم تعطيل القرارات المتعلقة بانتهاكات في الشرق الأوسط بسبب حق النقض (الفيتو) الذي تمتلكه الدول الخمس الكبرى[١]. على سبيل المثال، استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو أكثر من ٤٥ مرة لحماية إسرائيل من قرارات تدين سياساتها، بينما عطّلت روسيا قرارات تتعلق بسوريا[٢]. الازدواجية في الدعم الدولي من حيث تُقدَّيم المساعدات والدعم لبعض الأطراف السياسية على حساب القانون الدولي، مما يؤدي إلى غياب التوازن في تطبيق العدالة. وهذا ما نشهده في الموقف الدولي اتجاه الحرب في اليمن، حيث تدعم بعض الدول أطراف النزاع، رغم تورطهم في انتهاكات موثقة.

اما من حيث هيمنة الدول الكبرى على المحكمة الجنائية الدولية، فانه رغم أن المحكمة الجنائية الدولية تهدف إلى تحقيق العدالة العالمية، فإن الدول الكبرى غير المنضوية تحت سلطتها (مثل الولايات المتحدة، إسرائيل، روسيا) تُفلت من المساءلة، بل تعرقل عمل المحكمة

(1)United Nations Security Council Voting Records.
(2) Research Guides: UN Security Council Meetings & Outcomes Tables.

أحيانًا[١]. "إذ ما ازلت هناك فئة من الدول قادرة على أن تختلف مع الدول العظمى دون أن تختفي من خريطة العالم كما أن بعض الدول ذات الادوار الاقليمية القيادية مازالت قادرة على التعامل مع تلك القوى العظمى بحسابات رشيدة ومعقدة تجعل القيود على سيادتها في حدها الادنى، أو على الاقل ترسم خطا امام المصالح الحيوية لتلك الدول التي لا يمكن للقيود على السيادة أن تتجاوزها"[٢].

III.ب. المطلب الثاني

ضعف تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في المنطقة

تعد انعدام آليات الإلزام والتنفيذ مانعا من موانع العدالة الدولية، حيث معظم قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بالشرق الأوسط تبقى دون تنفيذ فعلي بسبب غياب آليات ملزمة. القرار ١٩٤ بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين (١٩٤٨)[٣]، والقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) مثالان صارخان على ذلك[٤]. كذلك عدم وجود إرادة دولية لتفعيل المحاسبة، نادرًا ما تُفعَّل إجراءات المحاسبة أو التحقيقات، بالتالي يخلق حالة من "الإفلات من العقاب"، كما في جرائم الحرب بسوريا واليمن في بعض الأحيان تُمنع فرق التحقيق من دخول الأراضي المعنية بسبب رفض الدولة المضيفة أو لأسباب سياسية.

اضافة الى ذلك انه عندما يلجأ مجلس الامن الى اصدار قرارات متعددة لنفس النزاع دون طابع جوهري في محاولة لأنهاء النزاع يعد ذلك من قبيل عجز يشوب مجلس الامن في تعزيز قرارته الجوهرية التي من المفترض ان تعمل على حل النزاع بالتالي فهي لا تعدو ان

(1)Bosco, David. Rough Justice: The International Criminal Court in a World of Power Politics. Oxford University Press, 2014.

(٢) سامي الطيب إدريس محمد، "دواعي وآثار خرق السيادة في ظل المتغيرات الدولية"، *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تبوك – كلية الشريعة والقانون*، المجلد العاشر العدد الثاني، يونيه، (٢٠٢٤): ص١٤١٥.

(٣) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨.

(٤) قرار مجلس الامن للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧.

تكون سوى تصريح او توجيه خالي من الالزام القانوني الدولي لأطراف النزاع[١]. كما ان تسييس عمل لجان تقصي الحقائق، حيث التقارير التي تصدر عن لجان التحقيق كثيرًا ما يتم تجاهلها أو التشكيك بها من قبل الدول المؤثرة[٢]. مثال: تقرير لجنة غولدستون عن غزة (٢٠٠٩) الذي واجه ضغوطًا سياسية أدت إلى تراجع رئيس اللجنة عن بعض استنتاجاته[٣].

III.ج. المطلب الثالث

ازدواجية تطبيق المعايير والقواعد الدولية وانعكاسها على الثقة بالقانون الدولي

هنالك ازدواجية من حيث تطبيق القانون على دول دون أخرى، حيث يتم أحيانًا تطبيق القانون الدولي بشكل انتقائي، حيث تُدان دول بعينها، بينما تُستثنى أخرى رغم ارتكابها انتهاكات مماثلة. مثال: محاسبة السودان على جرائم دارفور، بينما لا تُحاسب الولايات المتحدة على غزو العراق أو إسرائيل على جرائم في غزة.

ايضا تقويض مبدأ المساواة في السيادة على الدول النامية والضعيفة[٤] حيث تواجه تلك الدول ضغوطًا أكبر في المحافل الدولية، بينما تتمتع الدول الكبرى بحصانة فعلية. هذا الواقع يقوض مبدأ المساواة القانونية بين الدول[٥]. اضافة الى فقدان الثقة الشعبية في المنظومة الدولية ادى الى ان تتولد لدى الشعوب في المنطقة قناعة بأن القانون الدولي لا يُطبق إلا على الضعفاء، مما يُضعف شرعية المؤسسات الدولية ويزيد من حدة النزاعات. هذه القناعة تؤدي إلى تراجع التعاون مع مؤسسات العدالة الدولية ورفض نتائج تحقيقاتها.

---

(١) احمد مصطفي، "محددات إصدار قرارات مجلس الأمن الدولي تجاه إسرائيل وفلسطين خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٨". *كلية السياسة والاقتصاد- جامعة السويس، مجلة كلية السياسة والاقتصاد*، العدد العاشر – إبريل، (٢٠٢١): ص١٦٠.

(2)Amnesty International. “Failing Justice: Accountability for Serious Crimes in Syria.” 2020.

(3)UN Fact Finding Mission on the Gaza Conflict (Goldstone Report), 2009.

(4) Franck, Thomas M. "Fairness in International Law and Institutions." Oxford University Press, 1995.

(٥) انظر المادة ٢، من ميثاق الامم المتحدة.

الخاتمة

يُظهر هذا البحث أن القانون الدولي، بوصفه منظومة معيارية تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة بين الدول والشعوب، ويسهم في تنميتها وفق مبدأ العلاقات الدولية، بالتالي فان الدول العظمى "الراعية لتطبيق القانون الدولي"ما زالت تواجه اختبارات صعبة في الشرق الأوسط. في ظل الاحداث التي أكدت التحليلات النظرية أن مبدأ العدالة يشكل جوهر القانون الدولي، إلا أن التطبيق العملي يكشف عن انحرافات خطيرة عن هذا المبدأ، لاسيما في ظل النزاعات المسلحة، الاحتلالات طويلة الأمد، والأزمات الإنسانية المستمرة.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، تبين أن القرارات الدولية ظلت في إطارها النظري دون تفعيل يُذكر، ما كرّس حالة من الظلم التاريخي. أما في سوريا واليمن، فثبت أن المصالح الجيوسياسية عطّلت مسار العدالة الدولية والمساءلة القانونية، بينما تعكس قضايا اللاجئين وحقوق الإنسان ضعفًا واضحًا في آليات الحماية والتنفيذ. تبرز المعوقات البنيوية والسياسية وعلى رأسها تدخل القوى الكبرى، وحق النقض في مجلس الأمن، وضعف المحاكم الدولية مدى هشاشة النظام القانوني الدولي أمام التوازنات السياسية للدول العظمى. كما ساهمت ازدواجية المعايير في تآكل الثقة الشعبية في المؤسسات القانونية الدولية، وتحول العدالة إلى مفهوم انتقائي لا اكثر.

تكشف التحديات الخالية ان هناك بيئة سياسية وقانونية دولية غير متوازنة تعيق تحقيق العدالة الدولية في الشرق الأوسط. فبين غياب الإرادة الدولية، وتسييس مؤسسات العدالة، وازدواجية المعايير، تفقد العدالة معناها الحقيقي. بالتالي فإن إصلاح النظام القانوني الدولي، وضمان استقلاليته عن القوى السياسية الكبرى، يشكلان شرطين أساسيين لاستعادة الثقة بالقانون الدولي، وضمان تطبيق القانون بشكل متوازن وعادل.

التوصيات:

١. إصلاح آليات مجلس الأمن، خصوصًا تلك التي تعمل على الحد من تأثير الفيتو في القضايا الإنسانية والمسائل ذات الصلة بالعدالة الدولية.

٢. تعزيز استقلالية المحكمة الجنائية الدولية وتمكينها من محاسبة افراد ومرتكبي جرائم حرب بغضّ النظر عن جنسياتهم أو مواقعهم.

٣. إنشاء آلية دولية دائمة لمراقبة "التمييز" ومدى فاعلية تطبيق القانون الدولي بعدالة وضمان شفافية الإجراءات.

٤. دعم المجتمع المدني المحلي والدولي في توثيق الانتهاكات، بما يسهم في بناء ذاكرة قانونية تُمهّد لمساءلة قانونية مستقبلية.

٥. استمرار العمل الأكاديمي من قبل المختصين التي بدورها تعمل على تفكيك خطاب الشرعية القانونية الزائفة، وفضح التحيّزات المؤسسية في القانون الدولي التي تمارس من قبل الدول العظمى.

٦. إن عدالة القانون الدولي يجب ألّا تُقاس بمدى خضوع الضعفاء لها، بل بقدرتها على الوقوف بوجه الأقوياء عندما يخرقونها لاستغلال الضعفاء من الدول الاخرى.

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب:

١. عامر حادي عبدالله الجبوري، *العدالة الانتقالية ودور الامم المتحدة في ارساء منهاهجها*، القاهرة: المركز العربي، ط١، ٢٠١٨.

ثانياً: البحوث العلمية:

١. نبيل محمد خليل إبراهيم العزازي، "القانون الدولى العام ومكافحة الإبادة الجماعية (القضية الفلسطينية نموذجا)". المجلد ٢١، العدد ١، أغسطس، (٢٠٢٤): ص٤٩١-٥٤٨.

٢. سامي الطيب إدريس محمد، "دواعي وآثار خرق السيادة في ظل المتغيرات الدولية"، *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تبوك – كلية الشريعة والقانون*، المجلد العاشر العدد الثاني، يونيه، (٢٠٢٤): ص١٤٠٢-١٤٥١.
٣. احمد مصطفي، "محددات إصدار قرارات مجلس الأمن الدولي تجاه إسرائيل وفلسطين خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٨". *كلية السياسة والاقتصاد- جامعة السويس، مجلة كلية السياسة والاقتصاد* العدد العاشر – إبريل، (٢٠٢١): ص١٥٢-١٧٤.

ثالثاً: المواثيق والقرارات الدولية

١. ميثاق الأمم المتحدة.

٢. اتفاقيات جنيف الأربع.

٣. تقارير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

٤. فقه القانون الدولي (أنطونيو كاسيسي، شاو، مالكوم شو).

٥. قرارات محكمة العدل الدولية ومحكمة الجنايات الدولية.

٦-قرارت مجلس الامن التابع للأمم المتحدة

رابعاً: المصادر الانكليزية:

Books

1. -Shaw, Malcolm N. International Law, Cambridge University Press, 2017.
2. -Cassese, Antonio. International Law. Oxford University Press, ICJ Statute, Article 38. Sources of International Law. 2005.
3. -Bosco, David. Rough Justice: The International Criminal Court in a World of Power Politics. Oxford University Press, 2014.
4. Higgins, Rosalyn. "Problems and Process: International Law and How We Use It." Oxford University Press, 1994.
5. Franck, Thomas M. "Fairness in International Law and Institutions." Oxford University Press, 1995.

Article:

1. Von Bernstorff, Jochen and Venzke, Ingo, International Law and Justice. Amsterdam Law School Research Paper No. 15, 2023. Pp1-30.
2. d'Aspremont, Jean, The International Court of Justice as the Master of the Sources. (Cambridge University Press, 2021). Pp 1-22.
3. Sossin, Lorne and Friedman, Mark, Charter Values and Administrative Justice. Osgoode Legal Studies Research Paper No. 13/2014. Pp1-31.
4. Quigley, John Bernard, Justice in the Palestine-Israel Conflict. 14 Sep 2004. Pp1-16.
5. -Burgis-Kasthala, Michelle. "Entrepreneurial justice: Syria, the Commission for International Justice and Accountability and the renewal of international criminal justice." *European Journal of International Law* 30.4 (2019): pp.1165-1185.

Intrenationa reports:

1. International Council on Human Rights Policy, ICHRP, Human Rights Standards: Learning from Experience (2006). Human Rights Standards: Learning From Experience, Ichrp, Geneva, Switzerland, 2006.
2. International Law Commeen, Draft Articles on Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts, with Commentaries, commentary to art. 20, 1, Rep. of the Int'l Law Commeen on the Work of Its Fifty-Third Session, U.N. Doc. 2001.
3. -Amnesty International. "Failing Justice: Accountability for Serious Crimes in Syria." 2020.
4. ¨UN Fact Finding Mission on the Gaza Conflict (Goldstone Report), 2009.